الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الحرس الوطني
إدارة الأبحاث والتفتيش
الفرقة المركزية الأولى
محضر عدد: 55.3.11
بتاريخ: 2011/01/25

تأديـــة شهـــادة

في اليـوم الثامن والعشرون من شهـر مـارس من سنـــة إحـدى عشـرة وألفيـــن وعلى الساعة 10:00 نحن الملازم أول / بـلال مناعـــي رئيس الفرقة المركزية الأولى للحرس الوطني بالعوينة بوصفنا من مأموري الضابطة العدلية عملا بالفصل 10 من ق/ م/ج والوكيل أول / نور الدين المثلوثي رئيس المركز العدلي بها وبمقتضى إنابة السيد عميد قضاة التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بتونس 128/ص بتاريخ **2011/01/24** موضوعها **التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي وهي الجريمة المنصوص عليها وعلى عقاب مرتكبها بالفصل 68 و69 و72 من المجلة الجزائية**، وبمحضر العون الكاتب العريف أول / فتحي الحكيري حضر لدينا الشاهد وذكر أنه يدعى / **أحمد بن الصياح بن الحاج أحمد فريعة**، ابن [redacted] ، جنسيته : تونسية وان عمره أعوام مولود في 1949/02/17 بجرجيس مدنين ، متزوج من المسماة [redacted] صناعته : أستاذ جامعي ، وزير الداخلية سابقا ومحل سكناه : [redacted] .... صاحب ب.ت.و رقم [redacted] والذي يحسن القراءة ويحسن الإمضاء ..... وانه ..... **شاهـــد** ... وبعد إعلامه بالموضوع المطلوب أدائـه الشهادة فيه..... وبعد الحلف طبق الفصل 241 من ق.م.ج. أجاب بما يلي :/ــــــــ

بسؤاله عن عمله الحالي ، أجاب : أشغل حاليا رئيس مدير عام شركـــة " سولار تاك سيد " ، وهي شركة مختصة في دراسة مشروع مركب تكنولوجي حول الطاقات المتجددة ، جرجيس – جرزة ، وكنت قد عملت سالفا بخطة أستاذ بالتعليم العالي منذ سنة 1979 إلى غاية سنة 1983 ، ثم مديرا للمدرسة الوطنية للمهندسين إلى غاية سنة 1989 ، ثم رئيس بلدية جرجيس إلى غاية سنة 1990 ، ثم وخلال سنة 1989 تم تعييني وزير للتجهيز والإسكان إلى غاية سنة 1992 ، ثم قدمت استقالتي سنة 1992 من تلك الخطة ، ثم عدت للتدريس إلى غاية سنة 1994 ، تاريخ تعييني وزيرا للتربية والعلوم التي بقيت بهـا لمدة ستة أشهر ، وفي سنة 1996 عينت سفيرا بروما حتى بداية سنة 1997 ، ثم عينت وزيرا للمواصلات ثم أصبحت وزيرا لتكنولوجيات الاتصال حتى سنة 2002 ، ثم تفرغت للبحث العلمي إلى غاية سنة 2009 ، حيث أحدثت مؤسسة خاصة لتثمين أبحاث علمية في المجالات الهندسية ، ثم أحدثت شركـــة " سولار تاك سيد " ، لتثمين الطاقات المتجددة ، قصد خلق مواطن شغل بالجنوب التونسي ، ويوم 2011/01/12 ، وحوالي الساعة 1000 صباحا ، تلقيت مكالمة هاتفية من رئاسة الجمهورية ، ولا أذكر إن كانت على هاتفي الجوال أو بالرقم القار بمنزلي ، وقال لي الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، حرفيا " *البلاد تشهد حالة من الاضطرابات .. ولم أكن على علم بخطورة الوضع .. ما قالوليش الحقيقة .. الشباب لم يعد يحتمل الضغط والقمع ... وقررت طرد كل من غالطني في ذلك .. عبد الوهاب عبد الله وعبد العزيز بن ضياء .. وراني باش نحاكم المفسدين في البلاد .. وراني باتصال بأحزاب المعارضة .. أنا*

منقبل على إصلاحات سياسية هامة .. وباتصال بأحزاب العارضة وطالب منك باش تجي تهز معانا وذن القفة .. ونحب نسميك في وزارة الداخلية " ، فقلت له " *أنا جامعي .. ولا علم لي بالمسائل الأمنية* " ، فرد قائلا " *لا لا ... ما فما كان الخير ... وسأقول هذا في خطاب موجه إلى الشعب ... ونحب نسمي جامعي وشخص نظيف على رأس وزارة الداخلية للتأكيد على صحة عزمي على تجسيم الإصلاحات اللي أنا مقدم عليها ...* " ، فأجبته " *بما أن الأمر كذلك .. فأنا جندي من جنود تونس...* " ، فقال لي " *سيتصل بك الوزير الأول محمد الغنوشي لتقع تنصيبك هذا اليوم* " ، وفي حدود الساعة 13:00 ، اتصل بي رئيس ديوان الوزير الأول وأعلمني بأن التنصيب سيتم في حدود الساعة 15:00 بمقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ــــــ

بسؤاله عن بقية التفاصيل والأحداث التي جدت منذ تاريخ تنصيبه إلى غاية إنهاء مهامه ، أجاب : فعلا ، لقد تم تنصيبي في التوقيت المحدد بحضور الوزير الأول والوزير السابق رفيق بلحاج قاسم وبعض الإطارات الأمنية ، وبتسلمي تلك المهام ، لم أجد الوقت لمقابلة أي كان ، عدى المدير العام للأمن الوطني عادل التيويري وكاتب الدولة للجماعات العمومية المحلية منجي شوشان ورئيس الديوان نجيب الطرابلسي ، وكانت ترد علي العديد من المكالمات الهاتفية من مختلف الولاة لإعلامي بتوتر الوضع الأمني في عديد المناطق والمساس بالعديد من المرافق العامة والمقرات الأمنية والتي كانت تستهدف بالحرق والنهب ، وقد كنت أسدي تعليمات تقضي بتفادي العنف وقبول المواطنين وإيجاد حلول في القضايا المطروحة والتحاور معهم ومحاولة تهدئتهم ، وفي الواقع لم أكن مطلعا بالأمور الأمنية بصورة مدققة وكان المديرون العامون مسؤولين عن معالجة تلك الوقائع نظرا لحداثة تعييني على رأس الوزارة ، وقد طلبت من رئيس الديوان مدي بالتنظيم الهيكلي للوزارة وتحديد موعد يوم 2011/01/13 ، لقبول المديرين العامين للتعرف على أهم الملفات المطروحة ، والتي تقتضي معالجة متأكدة ومستعجلة ، وفي صبيحة يوم 2011/01/13 ، وبينما كنت أتهيأ لاستقبال المديرين العامين المشار إليهم ، تلقيت مكالمة هاتفية من مدير الديوان الرئاسي عياض الوذرني ، وقال لي " *أعلموك بأنك سوف تلقي مداخلة في مجلس النواب حول الوضع الأمني العام بالبلاد .. وذلك إثر مداخلة الوزير الأول اللي باش يوضح القرارات التي تم الإعلان عنها من قبل الرئيس* " ، فقلت له " *ما علمني حتى حد* " ، فقال لي " *نسق مع الوزير الأول باش تقوم بالمداخلة هذه* " ، فطلبت من رئيس الديوان وكاتب الدولة تجميع المعلومات المتوفرة حول الوضع الأمني العام بالبلاد وتحضير تقرير في الغرض ، والتحقت بالوزير الأول الذي كان متواجدا بمجلس النواب حيث وجدته بمعية السيد فؤاد المبزع بمكتب هذا الأخير ، وقمت بإلقاء تلك المداخلة بمجلس النواب ، ثم ألقيت نفس تلك المداخلة بمجلس المستشارين في مساء نفس اليوم ، مؤكدا على أن شباب تونس لم يعد يحتمل كبت الحريات وانه من الضروري إطلاق الحريات واعتماد الديمقراطية ، وبعودتي إلى مقر الوزارة علمت بأن الرئيس السابق سيلقي خطابا للشعب التونسي ، وقد استمعت إليه بمكتبي عبر قناة تونس 7 آنذاك ، وبعد ذلك اتصل بي بعض الولاة ، وأعلموني بأن المواطنين استبشروا بذلك الخطاب ببعض الجهات ، ثم اتصل بي الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، واستفسرني عن ردود الفعل ، فقلت له بأن المواطنين يطلبون التجسيم الفعلي لتلك القرارات ، فأجابني حرفيا " *سترى في الأيام الجاية .. باش نجسم كل ما قررته* " ، وانتهت المكالمة ، ويوم 2011/01/14 ، تم إعلامي من طرف المدير العام للأمن الوطني ، بأن تجمعا سينعقد أمام مقر الإتحاد العام التونسي للشغل ، مع احتمال التوجه إلى شارع الحبيب بورقيبة للتظاهر بالمكان ، وكانت تعليماتي تقضي بصورة دائمة بتفادي العنف وعدم استعمال الذخيرة الحية ، وقد أسديت تلك التعليمات إلى الإدارة المركزية للعمليات وطلبت من

الديوان إعداد منشور يمنع استعمال الذخيرة الحية ، إلا حسب ما يقتضيه القانون عدد 04 لسنة 1969 ، وقد أمضيت ذلك المنشور بتاريخ 2011/01/15 ، وأمكنكم من نسخة منه ، وحوالي الساعة 08:00 ، أعلموني من أن راضية النصراوي وجلول عزونة وبعض الصحافيين موجودون أمام مقر الوزارة ، ويطالبون بإطلاق سراح زوج هذه الأخيرة المدعو حمة الهمامي ، الذي كان ساعتها موقوفا بمقر وزارة الداخلية ، فطلبت من المدير العام للشؤون السياسية استقبال وقبول المعنية بمكتبه ، وإعلامها بأنه سيقع النظر في مطلبها بكل اهتمام ، غير أن المعنية رفضت الدخول إلى داخل الوزارة وجلست المكوث أمام المبنى ثم وفي الأثناء ، بدأ يتوافد على شارع الحبيب بورقيبة العديد من المواطنين ، فاتصلت عبر هاتف الوزارة بكل من السادة مختار الطريفي وعبد الرزاق الكيلاني وأحمد نجيب الشابي وعبد السلام جراد ، وطلبت منهم دعوة منظوريهم من بين المتجمهرين بعدم اقتحام مقر الوزارة وملازمة التظاهر السلمي ، تفاديا لأي عنف محتمل قد يتطور إلى درجة سقوط ضحايا ، وقد اتصل بي في الأثناء ، الرئيس السابق زين العابدين بن علي وأعلمته بمطلب راضية النصراوي ، وقلت له " *يجب إخلاء سبيل حمة الهمامي في الحين* " فقال لي في ما معناه ، إخلاء سبيله شرط مساهمته في تهدئة الأجواء العامة ، وتوليت حوالي الساعة 12:30 ، الإذن بإخلاء سبيله ، والذي كان متواجدا بمقر الوزارة بصدد التحري معه حول ما نسب إليه من القيام بتحريض المواطنين ، وأمام تكاثر عديد المتجمهرين أمام مقر الوزارة ، كنت أؤكد على عدم استعمال العنف ، وحوالي الساعة 1200 ، اتصل بي الرئيس السابق وقال لي " *كلفت الجنرال رشيد عمار بالتنسيق بين قوات الأمن الداخلي والجيش الوطني ... وسيلتحق بك بمقر الوزارة* " وحوالي الساعة 1330 وصل الجنرال رشيد عمار إلى مقر الوزارة ، وباشر عملية التنسيق حتى تاريخ خروجي من الوزارة يوم 2011/01/27 ، وقد كان متواجدا بالإدارة المركزية للعمليات وبمكتبي ، وقد كان مقتنعا بان المشكل هو سياسي بالأساس ، ويجب عدم استعمال القوة ضد المتظاهرين ، وأصبح يشرف على عملية التنسيق بين القوات الأمنية والعسكرية ، وقد تواصل التجمهر في مجمله قرابة خمس ساعات ، دون تدخل من قوات الأمن الداخلي ، وكانت ترفع شعارات منادية برحيل الرئيس السابق وضبط ومحاسبة أفراد عائلة الطرابلسي ورموز الفساد ، وبعدها اتصل بي السيد وزير الدفاع الوطني رضا قريـــرة ، ولا أتذكر إن كان قد خابرني عبر هاتفه الجوال أو عبر موزع الوزارة ، وقال لي حرفيا " *قمة مجموعة من عائلة الطرابلسي محجوزة في القاعة الشرفية بالمطار من قبل كومندوس من الشرطة .. والرئيس قال لي .. آش بيه عائلتي مجدودة في المطار* " ، فقلت له " *هاني باش انثبت في الأمر* " ، وكان حاضرا بمكتبي كل من الجنرال رشيد عمار والمدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ، والذي أعلمني من انه لا علم له بذلك ، وقد كنا بصدد متابعة سير التجمهر أمام مقر الوزارة ، وكنا نحرص على عدم استعمال القوة ، ولم أكن على علم بأي شيء من هذا القبيل ، وقد تمت دعوة العميد جلال بودريقة للحضور بمكتبي والذي كان ساعتها متواجدا بمقر الوزارة في مهمة الإشراف على تأمين مقرها ، والذي بحضوره سأله الجنرال رشيد عمار عن حقيقة تلك الواقعة ، وطلب منه تعريفه بهوية الأعوان الذين تولوا إيقاف أفراد من عائلة الطرابلسي بمطار تونس قرطاج ، فأجاب بأنه ليس على علم بهذه الحادثة ، فطلبنا منه الاتصال بالمطار والتحري في الموضوع من جميع جوانبه ، وبعد إجرائه مكالمة هاتفية ، قيل له بأنه تم إيقاف هؤلاء بتعليمات من المدير العام للأمن الرئاسي سابقا علي السرياطي ، وقد تفاجئنا بذلك ، وطلبنا منه التحول إلى مطار تونس قرطاج لمزيد التحري على عين المكان ــــــ

الإدارة العامة للحرس الوطني
الفرقة المركزية الأولى للأبحاث والتفتيش

بمقاطعته وسؤاله عن تلك المكالمة الهاتفية بالتحديد ، أجاب : أذكر جيدا أن العميد جلال بودريقة قال حرفيا " *قالولي إلي طبقنا التعليمات من علي السرياطي* " ، ويبدو من أن ذلك لم يكن صحيحا ــــــــ

بسؤاله عن بقية الأحداث ، أجاب : لقد تعهد بالتحري في الموضوع بصورة خاصة المدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ، إلى غاية ساعة وصول العميد جلال بودريقة إلى المطار المشار إليه ، وحوالي الساعة 1750 أعلمني المدير العام للشؤون السياسية علي الجليطي والمدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ، بان الرئيس السابق زين العابدين بن علي قد غادر البلاد جوا انطلاقا من المطار الرئاسي ، وأعلموني من انه متجه إلى مالطا ، وقد فوجئت بذلك الخبر ، كما أعلمني عادل التيويري بأنه تم ضبط عدد 33 فردا من عائلة الطرابلسي وبن علي ، وقد تم تسليمهم إلى الجيش الوطني ، من دون استشارتي ، وتأمينهم بثكنة الجيش الوطني بالعوينة ، ثم شاهدت عبر التلفاز عملية تسلم السلطة من طرف السيد الوزير الأول آنذاك محمد الغنوشي ، وبعد ذلك اتصل بي السيد الوزير الأول محمد الغنوشي وطلب مني عقد اجتماع بمقر وزارة الداخلية بحضور كل من وزير الدفاع والفريق أول رشيد عمار والفريق أحمد شابير والمدير العام للأمن الوطني عادل التيويري ، وحوالي الساعة 2100 ، حل بمكتبي السيد الوزير الأول ثم تلاه بقية الحضور وتواصل الاجتماع إلى ساعة متأخرة من الليل ، وكان النقاش منصبا حول تطبيق الفصل 57 من الدستور عوضا عن الفصل 56 ، لتأمين الانتقال الدستوري للسلطة ، وقد اتصل بالسيد محمد الغنوشي الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، وكان يستفسر عن إمكانية رجوعه إلى بلادنا ، فأجابه السيد محمد الغنوشي بأنه لا يمكن تأمين سلامته الشخصية ، وبانه من غير الممكن رجوعه إلى تونس ، وهو ما دفع بضرورة إيجاد حل سريع في تلك المسألة وتطبيق الفصل 57 ، وبإنهاء المكالمة الهاتفية ، قال السيد محمد الغنوشي حرفيا " *سي فؤاد المبزع ما عندوش رغبة باش يشد الحكم لأسباب صحية ..* " ، واتصل مباشرة بالسيد حامد القروي هاتفيا وطلب منه التأثير على السيد فؤاد المبزع وإقناعه بتسلم السلطة تفاديا للفراغ في تلك الخطة المؤقتة ، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من انعكاسات ومشاكل في تسيير شؤون البلاد ووجود إمكانية لاستغلال الرئيس السابق لصفته رئيس للجمهورية التونسية ، وقد اتفقنا على ضرورة تكليف دوريات متنقلة لتوفير الأمن بالبلاد بالتعاون بين الجيش الوطني والحرس الوطني والشرطة لحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم ، وضرورة حماية المناطق الاقتصادية والسياحية ، وفي يوم 2011/01/15 ، تم تطبيق الفصل 57 من الدستور بعد موافقة السيد فؤاد المبزع على قبول الرئاسة المؤقتة ، وفي يوم 2011/01/16 ، سجل طلق ناري على مقر الوزارة ، وكنت بداخلها بمعية الفريق أول رشيد عمار ، ولم يتم ضبط أي كان من قبل المعتدين ، وكنت برفقة الجنرال رشيد عمار بمهو الوزارة إلى غاية حلول المقدم سمير الطرهوني ، وقد تولى التسليم علينا ، وقال للجنرال رشيد عمار " *إنت قريتني في الأكاديمية العسكرية .. ورائي نحب نعلمكم راني قمت بعملية ضبط افراد من عائلة الطرابلسي من تلقاء نفسي .. وبقرار اتخذته وحدي .. وانا قلت موش معقول باش نخليوا السراق من الطرابلسية يخرجوا من البلاد بعد ما ماتت العباد .. موش معقول باش نخليهم يهربوا .. ومن واجبي باش نوقفهم* " وكان متألما من الصورة الخاطئة التي أبرزتها وسائل الإعلام حول رجل الأمن بصورة عامة ، ودوره في جميع تلك الأحداث وفي التصدي للمفسدين والمنحرفين عموما ، وقد شكرته على العمل الذي قام به وعلى وطنيته ، ثم وبقرار من الرئيس المؤقت والوزير الأول تم الاتفاق على تعيين مدير عام للأمن الرئاسي بصورة مؤقتة ، في شخص توفيق الدبابي ، ثم تم تعيين نفس الشخص في خطة مدير عام للأمن الوطني ، في محاولة لإشراف وزارة الداخلية على الإدارة العامة لأمن

رئيس الدولة والشخصيات الرسمية وضمان عدم استقلالية تلك الإدارة ، حيث كانت هناك العديد من الإشاعات المستهدفة لأعوان ومسؤولي تلك الإدارة وقد تم التثبت من أسلحتهم وكمية الذخيرة التي تم جردها بصورة مدققة ، دون تسجيل أي نقص يذكر حسب علمي ، ثم شهدنا انفلاتا إعلاميا بجميع القنوات الفضائية الوطنية والخاصة ووسائل الإعلام الأخرى بصورة عامة ، فأصبح رجل الأمن مستهدفا وتم الترويج لصورة خاطئة لرجل الأمن بصورة عامة ، كما سجل فرار العديد من المساجين من السجون ، وكان شغلي الشاغل هو إعادة الثقة في نفوس رجال الأمن وتفادي التعميم ، قصد الحفاظ على الأمن والنظام وحماية الممتلكات الخاصة والعامة ، ولقد اتخذت قرارات بإعادة هيكلة وزارة الداخلية وبعث نقابة مستقلة لأعوان قوات الأمن الداخلي وتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية ، وقد اتصل بي بعض الممثلين من وزارة الداخلية ووعدتهم بتنفيذ تلك القرارات ، ثم غادرت الوزارة يوم 2011/01/27 إثر التحوير الوزاري—

بسؤاله إن كان على علم بالتعليمات التي تلقاها الأعوان المكلفون بحماية مقر الوزارة يوم 2011/01/14 ، بداية من الساعة 1430 ، والتابعين لفوج مكافحة الإرهاب العامل تحت إمرة المقدم سمير الطرهوني ، والتي تقضي بتلقيم الأسلحة النارية تأهبا لصد المتظاهرين المتجمعين أمام مقر الوزارة ، اجاب : ليس لي علم بكل ذلك———

بسؤاله إن كان قد تمت استشارته من طرف المدير العام للأمن الوطني عادل التيويري او المدير العام لوحدات التدخل العميد جلال بودريقة ، بخصوص تلك التعليمات ، أجاب : بالنفي ، كنت أؤكد على عدم استعمال العنف———

بسؤاله عن منسدي التعليمات بخصوص عملية تفريق المتظاهرين المتواجدين أمام مقر الوزارة في ذلك اليوم ، أجاب : ليس لي علم بمسدي تلك التعليمات ، فانا حديث العهد بالوزارة ، والأمور الأمنية كانت تسير من قبل المدير العام للأمن الوطني بالتنسيق مع الجنرال رشيد عمار ، وقد تم إعلامي بوجود سيارة وسط الحشود بصدد نقل جثة شخص بغية دفنها ، وقد تبين وانها خالية من أية جثة ، حيث بوصولها على مستوى مقر الوزارة ، عمد بعض الشبان إلى إلقاء بعض الزجاجات الحارقة من تلك السيارة على أعوان الأمن ، فيما تعمد فريق آخر من الشبان تسلق حائط الوزارة والانتصاب بشرفة الطابق الأول التي تحتوي على علم الجمهورية التونسية وحاولوا ، حسب ما قيل لي ، نزع العلم التونسي———

بسؤاله بخصوص تصريحات مضيفة الطيران المسماة نادية بلحسن ، والتي تفيد من كون الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي ، قد أجرى اتصالات هاتفية من الطائرة الرئاسية بكل من المجيب والسيد الوزير الأول محمد الغنوشي والسيد وزير الدفاع الوطني آنذاك رضا قريرة وفهد محمد صخر الماطري ، وعن فحوى تلك المكالمات الهاتفية وجميع التفاصيل المتعلقة بذلك ، أجاب : لم يتصل بي البتة ، وليس لي علم بتلك الاتصالات الهاتفية ، ولكنه اتصل بالسيد محمد الغنوشي عبر هاتفه الجوال ، وذلك ليلة 2011/01/14 ، لما كان هذا الأخير بمكتبي ، كما سبق بيانه ، كما أن رضا قريرة أعلمني بعد عملية إقلاع الطائرة الرئاسية على متنها الرئيس السابق زين العابدين بن علي من أن هذا الأخير اتصل به وقد كان صوته غير عاديا ———

بسؤاله بخصوص تصريحات وزير الدفاع الوطني آنذاك رضا قريرة والتي تفيد من كونه هاتف المجيب وأعلمه بكون بعض الأعوان التابعين لوزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك بصدد تسليم أسلحتهم إلى وحدات الجيش الوطني ومن كونهم يتقدمون إلى الثكنات العسكرية ويفرطون في أسلحتم الفردية ، ومن كونه اعلم المجيب شفويا - كاينو قمة عملية انقلاب في البلاد - ، أجاب : فعلا ، لقد اتصل بي وزير

الدفاع الوطني آنذاك مساء يوم 2011/01/13 ، وأعلمني بتلك الوضعية ، فاتصلت بالمدير العام للأمن الوطني عادل التيويري وطلبت مدي بتوضيحات حول هذا الموضوع ، فأجابني بأنه وفي بعض الجهات ، فقد كان المتظاهرون يهاجمون المقرات الأمنية ويحاولون افتكاك الأسلحة النارية ، وتفاديا لذلك فقد قام رؤساء الوحدات بالاتصال بزملائهم من العسكريين وقاموا بتأمين أسلحتهم داخل الثكنات العسكرية ، وقد طلبت منه عدم اللجوء إلى ذلك الإجراء إلا في الحالات الضرورية ـــــ

بسؤاله عن مسدي التعليمات القاضية بإخلاء المقرات الأمنية التي كانت مهددة بالحرق والنهب ، وسحب الأسلحة منها وتأمينها بمكان آخر والانسحاب منها ، أجاب : بالنفي ، الأمور الأمنية مسيرة من طرف المسؤولين الأمنيين ، فأنا حديث العهد بخطة وزير الداخلية.

بعرض ما ورد بتصريحات الرئيس المدير العام للخطوط التونسية المدعو نبيل الشتاوي والتي تفيد إجراؤه مكالمة هاتفية مع الوزير الأول السابق السيد محمد الغنوشي لاستشارته بخصوص إرجاع الطائرة الرئاسية التي كانت قد نقلت الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى مطار جدة ، والذي طلب من طاقمها أخذ نصيب من الراحة والاستعداد للعودة إلى بلادنا يوم 2011/01/15 ، وبكون الوزير الأول السابق المشار إليه مرر الهاتف الى وزير الدفاع الوطني آنذاك السيد رضا قريرة ، الذي صرح حرفيا لمخاطبه بما يلي " *راهو الجيش التونسي وقوات الأمن .. هي قوات وطنية .. وراهو كان يرجع الرئيس .. ومادامو رمز البلاد .. راناباش نتلزوا باش اندافعو عليه .. وراهو باش يولي حمام دم .. باتم معنى الكلمة .. وكان يحب يرجع يرجع* " ، واستفساره عن ذلك أجاب : أتذكر من أن السيد الوزير الأول محمد الغنوشي ، تلقى مكالمة هاتفية من الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، كما ذكرت سالفا ، ولكنني لا أتذكر من انه تم التعرض إلى وضعية الطائرة الرئاسية وكيفية رجوعها إلى غير ذلك من التفاصيل المتعلقة بها خلال ذلك الاجتماع الذي انعقد بمكتبي بمقر الوزارة ـــــ

بسؤاله إن كان علم بعملية رجوع الطائرة الرئاسية صبيحة يوم 2011/01/15 وعلى الساعة 0621 ، وتأمينها بالقاعدة الجوية العسكرية بالعوينة ، من طرف بعض الضباط السامون العسكريين ، أجاب : لقد علمت بذلك بصورة عرضية من طرف أحد أعضاء ديوان وزير الداخلية على ما أذكر ـــــ

بسؤاله إن كان على علم بعملية دخول الركب الرئاسي على متنه الرئيس السابق زين العابدين بن علي وزوجته المسماة ليلى الطرابلسي وبعض من عائلتيهما إلى القاعدة العسكرية الجوية بالعوينة يوم 2011/01/14 حوالي الساعة 1655 ، بغرض مغادرة ارض الوطن ، أجاب : بالنفي ، لم يعلمني أي أحد بذلك ـــــ

بسؤاله إن كان على علم بعملية تحضير وتهيئة الطائرة الرئاسية لاستعمالها في ذلك اليوم ، بمستودع كائن بالقاعدة الجوية العسكرية بالعوينة ، وأن كان قد تم إعلامه بذلك من طرف الفريق أول رشيد عمار ، أجاب : بالنفي ، وفي الواقع لقد كانت العديد من المعلومات محجوبة عني ، ولست أدري إن كانت عن قصد أو عن غير قصد ، حيث كانت المسائل الأمنية تسيّر من قبل المسؤولين الأمنيين بصفة مباشرة ، ولا يقع إعلامي في أغلب الأحيان ـــ

بسؤاله عن المعطيات التي توفرت لديه بخصوص إلقاء القبض على مجموعة من القناصة أو " الميليشيات " ، الذين عمدوا إلى ترويع المواطنين وبث الهرج والفوضى وارتكاب القتل والسلب والنهب بالتراب التونسي ، وأن كان قد تمت إحالتهم على العدالة ، أجاب : لقد بلغ إلى علمي وجود أبحاث وتحقيقات جارية من قبل المصالح المختصة بالوزارة ، للتحري بخصوص ذلك ، ولكن وإلى غاية مغادرتي لمنصبي فلم أتحصل على إجابات

مقنعة في هذا الشأن ، ويقال لي في كل مرة بان الأبحاث متواصلة ، ولم يقع الكشف عن هؤلاء إلى غاية تاريخ مغادرتي الوزارة ــــــ

بسؤاله عن مهمة تكليف المقدم سمير الطرهوني بتمشيط البنايات المحيطة بمقر وزارة الداخلية من طرف أعوان فوج مكافحة الإرهاب ، والبحث عن القناصة وغيرهم من المسلحين بالقرب من مقر الوزارة المذكورة ، أجاب : فعلا ، لقد تم تكليف المقدم سمير الطرهوني بمهمة تفتيش وتمشيط البنايات المحيطة بمقر وزارة الداخلية على إثر طلق ناري على الوزارة ، ولم يتم العثور على أي كان من القناصة أو غيرهم ــــــ

بسؤاله أن كان على علم بعملية إيقاف المظنون فيه علي السرياطي بالثكنة العسكرية بالعوينة من طرف بعض العسكريين وبإحالته على العدالة وملابسات وظروف ذلك ، أجاب : لقد أعلمني وزير الدفاع الوطني بأنه قام بإيقاف المدير العام السابق علي السرياطي ، عندما بلغ إلى علمه بأنه لم يرافق الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، أثناء مغادرته لأرض الوطن ، وذلك كإجراء تحفظي ، وليس لي علم بظروف وملابسات إحالته على العدالة يوم الأحد الموافق لـ 2011/01/16 ــــــ

بسؤاله عن الحجج والأدلة التي توفرت لديه والتي وجهت على ضوئها تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي ، ضد المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي ، وعدد خمسة أعوان تابعين لنفس الإدارة ، أجاب : ليس لي أي علم بكل ذلك ، ولم أتول إسداء تعليمات بإحالته على العدالة ، وقد تعهد بهذا الملف الجيش الوطني ــــــ

بسؤاله إن كان تلقى مكالمات هاتفية مباشرة من المظنون فيه علي السرياطي أيام 12و13و2011/01/14 ومحتوى تلك المكالمات ، أجاب : لقد تلقيت مكالمة هاتفية من المعني يوم 2011/01/12 ، وقد قام بتهنئتي بعد إشرافي على رأس وزارة الداخلية ، ثم اتصل بي ، خلال بعض المكالمات الأخرى ، يوم 2011/01/14 ، تتلخص حول الاستفسار عن الوضع العام بشارع الحبيب بورقيبة ووضعية المتجمهرين ، وأتذكر من أن آخر مكالمة كانت في صباح ذلك اليوم ، غير انه كان ، حسب ما علمت ، باتصال مباشر بالمديرين العامين التابعين لوزارة الداخلية ، واللذين لم يكونوا يعلمونني بمحتوى تلك المكالمات ــــــ

بسؤاله إن كان قد تلقى مكالمات هاتفية من رئاسة الجمهورية بصفة عامة أو من الإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية أو من الرئيس السابق قبل مغادرته أرض الوطن ، تستفسر عن وضعية إيقاف أفراد من عائلة الطرابلسي وبن علي بمطار تونس قرطاج ، أجاب : بالنفي ــــــ

بسؤاله عن علاقته بالمسماة ليلى الطرابلسي أو أي من أفراد عائلتها ، أجاب : ليس لي أي علاقة شخصية بهم ــــــ

بسؤاله أن كان لاحظ في الفترة الأخيرة ، على الرئيس السابق وزوجته المسماة ليلى الطرابلسي وعلي السرياطي ، قيامهم في الفترة الأخيرة بالإعداد والتخطيط للتآمر على امن الدولة الداخلي وارتكاب الأفعال التي من شأنها تحريض المواطنين على استعمال السلاح بعضهم ضد بعض ، أجاب : بالنفي ، ولكن لفت انتباهي في الواقع عملية خروج العديد من المساجين من السجون ، ثم العثور على مبالغ مالية هامة بحوزة أفراد من عائلة الطرابلسي لحظة محاولة الخروج من ارض الوطن ، وكذلك العثور على العديد من الأسلحة بمحلات سكناهم ، كل ذلك كان يوحي ربما بوجود خطة لبث البلبلة والعنف وإدخال البلاد في مرحلة عنف وتناحر ــــــ

بسؤاله إن كان على علم بهوية المسؤول بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية الذي طلب من الوزير الأول و رئيس مجلس النواب و رئيس مجلس المستشارين الحضور إلى القصر الرئاسي بقرطاج بعد مغادرة الرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي لأرض الوطن على متن الطائرة الرئاسية إلى وجهة غير معلومة ، أجاب : بالنفي ــــــ

بسؤاله عن السبب الحقيقي الذي دفع بالرئيس السابق المظنون فيه زين العابدين بن علي بالفرار من أرض الوطن ، أجاب : من المؤكد أن السبب الحقيقي هو الخوف من انه سيقع تنحيته وربما محاسبته مع عائلته أو انه قد تم تخويفه ، ولكن السبب الرئيسي هو الخوف ــ

بسؤاله إن كانت لديه تصريحات أخرى يريد الإدلاء بهـا ، أجاب : بالنفي ــــــــ

س/ج: أؤكد لكم و أني صرحت بالحقيقة وأتحمل مسؤوليتي في صورة المغالطة.

هذا ما تحرر عليه وبعد القراءة والمصادقة أصر وأمضى وأمضينا و العون الكاتب

مأمور الضابطة العدلية رئيس المركز الشاهـــد (أحمد فريعة) الكاتب